العلاقة التبادلية بين القطاع الصناعي

والاستثمار الأجنبي في مصر

The reciprocal relationship between the industrial sector and foreign investment in Egypt

د / مجدى ماجد محمد حسين
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق
magdi_maged@ymail.com

د / نهى محمد أشرف زيتون
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق
zaitoun_noha@hotmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (7)- العدد (12)- الجزء الثانى
يوليو 2021م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

يلعب الإستثمار الأجنبي دوراً هاماً فى التنمية الإقتصادية من خلال تمويله لبعض المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل لتعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية، وتتنافس الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية وذلك بإزالة العراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، حيث تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام المنافسة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول، وتتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي: هل توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين القطاع الصناعي في مصر، كما يهدف البحث إلى معرفة الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري، وكذلك الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، وتتمثل أهمية البحث في أنه منذ قيام الحكومة المصرية بعملية الإصلاح الاقتصادي بداية من 1991، وقد تبنت خطط تنموية طموحة، وتحتاج لتمويل لتنفيذ هذه الخطط، واتجهت الحكومة في بداية عملية الإصلاح الي القروض الخارجية، ولكن تبين فشل هذا الأسلوب في كل دول العالم، فاتجهت وتنافست مع معظم دول العالم علي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وتبين من التحليل عدم صحة الفرض البحثي، أى عدم وجود علاقة سببية ما بين كل من القيمة المضافة للصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي لا يمكن التنبؤ بقيمة أيا من المتغيرين بإستخدام المتغير الأخر، وأوصي البحث، بالاهتمام بالبنية التحية، ووضع قانون موحد للاستثمار، والعمل على زيادة القدرة التنافسية للدولة ودمج أصول الشركات الأجنبية مع المحلية لكي تصل الشركات المحلية للأسواق الأجنبية، والعمل على الاستقرار السياسي والأمني لجذب الاستثمار، وتبنى سياسات ترويجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والقضاء على الفساد.

الكلمات المفتاحية : الصناعة، FDI ، السببية.

Abstract:

Foreign investment plays an important role in economic development by financing some productive projects, transferring technology, contributing to raising income and living standards and creating more job opportunities to enhance production bases, improve skills and administrative expertise, and achieve competitive advantages. Countries compete to attract foreign investments by removing obstacles that hinder their path. And granting it

incentives that facilitate its entry and entry into the local market, as the current international environment is characterized by intense competition to attract foreign capital between different countries, and the research problem is the following question: Is there a reciprocal relationship between foreign direct investment and the industrial sector in Egypt? To know the relative importance of foreign direct investment to the Egyptian economy, as well as the relative importance of the industrial sector, and the importance of research is that since the Egyptian government undertook the economic reform process beginning in 1991, it had adopted ambitious development plans, and needed funding to implement these plans, and the government went at the beginning of the reform process To foreign loans, but this method was found to have failed in all countries of the world, so it went and competed with M. Most of the countries in the world are attracting more foreign investment.

The analysis revealed the incorrectness of the research hypothesis, that is, the absence of a causal relationship between each of the added value of industry and foreign direct investment, therefore it is not possible to predict the value of any of the variables using the other variable, and the research recommended, paying attention to the infrastructure, establishing a unified law for investment, and work To increase the competitiveness of the state and integrate the assets of foreign companies with local ones so that local companies can reach foreign markets, work on political and security stability to attract investment, adopt promotional policies to attract foreign direct investment, and eliminate corruption.

Keywords: Industry, FDI, causality.

1- مقدمة:

يعتبر التصنيع المحرك لعملية التنمية، حتى أصبح هناك تداخل بين استعمال مصطلح التنمية والتصنيع وهذا راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية . وتقاس درجة تنمية وتقدم البلد بمدى تطوره في المجال الصناعي فقد سعت الدول المتخلفة منذ حصولها على إستقلالها الى العمل على تحويل اقتصادياتها الى الطابع الصناعي عوضاً عن الزراعي الذي كان يميزها، أو الاستخراجي للحاق بمصاف الدول المتقدمة صناعياً ، ولكن تلك الدول تواجه تحدٍ صعب ، نظرا لما يستوجبه التصنيع من توفير ظروف وامكانيات مادية وبشرية، ترتكز أساسا على التمويل الذي تفتقر اليه العديد من هذه الدول، اضافة للخبراء والفنيين الذين يتحملون مسؤولية هذا التحويل في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم والمستوى الثقافي لمجتمعاته.

وتعددت في الدول المتخلفة تجارب التصنيع وتباينت بتباين المناهج الاقتصادية والسياسية لتلك الدول تماشيا وظروفها الاجتماعية .فمن تجارب قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بإقامة مؤسسات وشركات كبرى، إلى تجارب قامت على حرية السوق والقطاع الخاص، وقد كان للظروف الداخلية والخارجية لكل دولة آثاراً إيجابية وسلبية على هذه التجارب، مما أدى الى فشل العديد منها، إلا أن هذا لم يمنع من وجود العديد من التجارب الايجابية[1].

ويعتبر الاستثمار بمثابة النشاط الاقتصادي الأساسي للتنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة، كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، وعنصرًا أساسياً لتنمية الدول لتحقيق تقدمها ، وهوا ما تسعى إليه مصر.

ويلعب الإستثمار الأجنبي دوراً هاماً فى التنمية الإقتصادية في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل لتعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية، كما أصبح التنافس بين الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال إزالة الحواجز التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي حيث تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام المنافسة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية[2]،

والذى أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، ومهنة متطورة ذات متطبات خاصة، حيث تتطلب وجود مؤسسات قومية إقليمية ذات هيكل متكامل ومناسب للتغيرات الراهنة، كما يحتاج الى بيئة عمل تدعمه، ووجود مجتمع من الخبراء وذوى المؤهلات والمهارات العالية، بالاضافة الى معرفة بمجريات الامور ليكونوا قادرين على جذب الاستثمارات فى بيئة دولية تنافسية ومتغيرة.

([1]) محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة حالة ولاية غرداية**، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورفلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010)، ص 7.

([2])عدنان مناتي صالح ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، كلية الملك حسين للعلوم الاقتصادية الجامعية، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص** بمؤتمر الكلية، 2013، ص15.

وقد تم خلال الفترة الحالية تقديم مجموعة من السياسات الحكومية، وقوانين الاستثمار، والضمانات التى تهدف الى مساندة وإنعاش البيئة الاقتصادية والاستثمار فى مصر، سهلت التجارة الدولية وخففت من العوائق، كما مكنت من زيادة التنافس من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية الى مصر.

2- مشكلة البحث:

تعاني دول كثيرة ومنها مصر من مشكلة ندرة الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية المختلفة، كما أن هناك الكثير من القوانين والسياسات المالية في هذه الدول تشكل عائقاً امام جذب المزيد من هذه االستثمارات، بالاضافة الى أن للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الايجابيات والسلبيات، حيث يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا وتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي لاقتصاديات الدول المضيفة، ولكنه يخلف آثار سلبية خصوصا في المجال البيئي للدول المضيفة والتأثير السلبي على سيادة الدول.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن السؤال التالي:

هل توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين القطاع الصناعي في مصر؟.

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

أ- معرفة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري.

ب- معرفة الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المصري

ج- التعرف علي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في مصر.

د- التعرف علي أهم إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- أهمية البحث:

منذ قيام الحكومة المصرية بعملية الإصلاح الاقتصادي بداية من 1991، وقد تبنت خطط تنموية طموحة، وتحتاج تمويل لتنفيذ هذه الخطط، واتجهت الحكومة في بداية عملية الإصلاح إلي القروض الخارجية، ولكن تبين فشل هذا الأسلوب في كل دول العالم، فاتجهت وتنافست معظم دول العالم علي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

5- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في محاولة اختبار صحة الفرض التالي:

توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين القطاع الصناعي في مصر

6- حدود البحث:

أ - الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مصر.

ب - الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الفترة (1990 – 2018)، لأنها كانت بداية الاصلاح الاقتصادي في معظم دول العالم بالاتجاه نحو اقتصاديات السوق.

7- منهج البحث:

اعتمد البحث علي المنهج الوصفي وهو ما يتناسب مع الدراسة الحالية، في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضية البحثية، وتم استخدام الأسلوب الاستقرائى الذى يتم من خلاله تجميع البيانات اللازمة عن البحث مستعينا فى ذلك بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية، كما تم استخدم الباحث للأسلوب التحليلى من خلال تحليل البيانات محل الدراسة والمتعلقة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاع الصناعي في مصر، وكذلك استخدام الأساليب الكمية لقياس العلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة في مصر، باستخدام التكامل المشترك وسببية جرانجر.

8- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال النقاط التالية:

- خلفية نظرية عن الصناعة و الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
- تحليل هيكل قطاع الصناعة في مصر
- قياس العلاقة التبادلية بين بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الصناعة في مصر.

أولاً: خلفية نظرية عن الصناعة و الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

1- مفهوم الصناعة والتصنيع :

أ- مفهوم الصناعة:

تتميز الصناعة كنشاط اقتصادى عن كل من الزراعة والخدمات من حيث طبيعة ودرجة سيطرة الإنسان علي مقدراته، كما أنها تتميز بإمكانية أكبر لتطبيق نتائج العلم والتكنولوجيا، فالصناعة تشمل استخراج الخامات الأولية من باطن الأرض (الصناعة الاستخراجية)، كما تشمل إجراء عمليات تحويلية

على مايتم الحصول عليه من الطبيعة لتحويلها الى منتجات جديدة وهذه العمليات قد تمتد فى سلسلة من عدة حلقات (الصناعة التحويلية)[3].

المفهوم الأول: فالصناعة بالمفهوم الواسع تتضمن (التعدين والمناجم والكهرباء والغاز والماء والتشييد بالإضافة الى الصناعة التحويلية)، وبالمفهوم الضيق (أي الصناعة التحويلية فقط)[4].

المفهوم الثاني: وفقا لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 1993: بأنها مجموعة المنشآت التى تقوم بنفس أنواع الأنشطة أو أنشطة متشابهة"، وهذا هو نفس التعريف المتبع فى التصنيف القياسى الصناعى الدولى[5].

ب- مفهوم التصنيع

المفهوم الأول: التصنيع بمفهومه الواسع الذى يكتفى بمجرد إقامة صناعة للحكم على أن البلد المعنى قد انتقل من وضعية غير المصنع الى وضعية البلد المصنع، وعموما ووفقا لهذا المفهوم الواسع، لايعتبر البلد مصنعا مالم يساهم الإنتاج الصناعى بحد أدنى من الإنتاج المحلى الإجمالى، الذى يقدر بحوالى 25٪ على سبيل المثال ويقصد بالإنتاج الصناعى هنا، إنتاج القطاع الصناعى الذى يشتمل على التعدين والمحاجر والكهرباء والمرافق العامة والخدمات الصحية والصناعات التحويلية، أى إنتاج معظم القطاعات عدا الزراعة، الأمر الذى قد يجعل من دولة غير صناعية مثل فنزويلا، تندرج فى قائمة البلدان الصناعية لا لشئ إلا لضخامة قطاع التعدين بها[6].

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

2-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:Foreign direct Ivestment:

هو حصول مشروع محلي في اقتصاد ما علي حصة ثابتة في شركة موجودة في اقتصاد آخر، وتتضمن الحصة الثابتة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والشركة ويتحكم المستثمر الأجنبي في إدارة الشركة، أو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك ، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع

(3)United Nation (2008), "**International Standard Industrial Classification of All Economic Activities** (ISIC)". Rev,4, New York, p.85. Available at :unstats.un-org/unsd/publication/ seriesM/seriesm_7rev4e.pdf.

(4)جودة عبدالخالق وآخرون، " **الصناعة والتصنيع فى مصر: الواقع والمستقبل حتى عام 2020**" ، منتدى العالم الثالث، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2005)، ص 21 ، ص 73.

(5)http://unstats.un.org/nsd/sna 1993/toctop.asp.(chapter V,section D,paragraph 5), p.40.

(6)محمد عبدالجليل أبو سنينة، الصادرات الصناعية الليبية (دراسة للقطاع الصناعى الليبى 1970-1989)، **مجلة البحوث الاقتصادية مركز البحوث الاقتصادية – المجلد الرابع – العدد الأول**، (ليبيا: بنغازى ربيع 1992)، ص 11.

الاستثمار ، فضلاً عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[7].

2-2- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر فوائد عديدة تجنيها الدول المضيفة والتي من أهمها الآتي[8]:

- يمكن من سد الفجوة الادخارية ، مما يؤدي هذا إلى تعويض الانخفاض فى التمويل الداخلي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلّف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، نظراً لأن الاقتراض يتطلب دفع أعباء ثابتة.
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير، مما يؤدي إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أوتكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة.
- زيادة الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكّن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية ،مما يساهم فى تحقيق بناء هيكل اقتصادي داعم للتنمية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهاذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.
- للاستثمار الأجنبي المباشر امتدادات تسويقية عالية، حيث يضمن تصريف ما يتم إنتاجه، ومن جهة أخرى توسيع السوق المحلية ودخول أسواق أخرى ، مما يساهم فى زيادة الارصدة من العملات الاجنبية.
- مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- يساهم فى تحسين ميزان المدفوعات للدولة في المدى القصير.
- جلب العمالة المؤهلة، وكذلك امتصاص جزء من البطالة ،مما يخفف من حدتها، علاوة

على خلق فرص جديدة للعمل، وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدولة المضيفة.

([7]) اياد محمد عطية، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب تشجيعه: دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،2001)، ص 41.

([8])فارس فضيل، **اهمية الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2004) ، ص 51.

- يؤدي الاستثمار المباشر الأجنبي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة ، وتحفيّز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتم وطاقاتم الإنتاجية، مما يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال المحلي.

2-3- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، في الأتي[9]:

أ- بالرغم من قيام الشركات متعددة الجنسيات بتدبير رأس المال، فأنها يمكن أن تقلل المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار من خلال كبح المنافسة عن طريق عقود الإنتاج مع حكومات الدول المضيفة، والفشل في إعادة استثمار معظم ما تحققه من أرباح، وتوليد الدخل المحلي للمجموعات التي تتسم بانخفاض ميلها الحدي للادخار، وإعاقة توسع الشركات الداخلية التي يمكن أن تمدها بالسلع الوسيطية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات باستيراد هذه المنتجات من الشركات الفرعية التابعة لها بالخارج، وفرض معدلات فائدة مرتفعة على رأس المال الذي تقترضه من الحكومات المضيفة.

ب- بالرغم من أن الأثر الابتدائي للاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تحسين وضع النقد الأجنبي في الدول المضيفة فإن الأثر طويل المدى قد يؤدي إلى تقليل حصيلة النقد الأجنبي سواء في الحساب الجاري أوحساب رأس المال في ميزان المدفوعات.

ج- بالرغم من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإيرادات العامة للدول المضيفة في شكل ضرائب على أرباح الشركات، فهناك اعتقاد بأن هذه المساهمة أقل مما ينبغي أن تكون عليه بسبب الامتيازات الضريبية وانتهاج أسلوب التحويل، ومبالغ اهتلاك رأس المال المفرطة، والإعانات العامة المستترة، والحماية الجمركية التي تقدمها الدول المضيفة.

د- إن المهارات الإدارية والقدرات التنظيمية والأفكار والتكنولوجيا والاتصالات التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون ذات أثر محدود على تطوير المصادر المحلية لهذه المهارات النادرة، ويمكن في الحقيقة أن تؤدي إلى إعاقة تنمية هذه الموارد عن طريق كبح نموالقدرات التنظيمية الداخلية نتيجة لهيمنة الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية.

ه- أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية غير عادل، وفي أوقات عديدة تدعم الشركات متعددة الجنسيات ازدواجية الهيكل الاقتصادي وتضخم من عدم المساواة في الدخل أي تعمق من مشكلة سوء توزيع الدخل وخاصة بين فئتي الريف والحضر مما يشجع ظاهرة التروح الريفي نحو المدينة.

و- إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم قوتا الاقتصادية للتأثير على سياسات الحكومة لاتجاهات غير مرغوبة للتنمية، وهم قادرون على أخذ امتيازات اقتصادية وسياسية من الدول النامية مثل فرص حماية مفرطة واسترداد الضرائب المدفوعة من قبل وإعفاءات على الاستثمار والحصول على مواقع

(9)طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، (الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997)، ص 85.

المصانع والخدمات الاجتماعية بأسعار زهيدة، وظاهرة أسعار التحويل التي تجعل الدول المضيفة تضيع قدر كبير من الأموال.

ز- إن الشركات متعددة الجنسيات قد تدمر الاقتصاد المضيف عن طريق الإضرار بالصناعة المحلية وعلى وجه الخصوص الصناعات الفتية، بسبب تفاوت إمكانيات المنافسة بينها وبين الشركات المحلية على مختلف المستويات سواء التقنية والفنية أوالمالية والإنتاجية وخاصة في الدول النامية ذات البيئة التعليمية الضعيفة والتركيبة الإنتاجية الهشة.

ح- على المستوى السياسي هناك خوف من أن تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على الأصول المحلية والوظائف ومن ثم فهم يبذلون جهدا في التأثير على القرارات السياسية على جميع المستويات، وفي حالات كثيرة يمكن حتى تدمير العمليات السياسية للدول المضيفة، إما مباشرة عن طريق الرشاوى لإفساد كبار المسؤولين على أعلى المستويات.

2-4- أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى الدولة المضيفة من وراء الاستثمار الأجنبي الي تحقيق الأهداف التالية[10]:

أ- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
ب- الإستغلال والإستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.
ت- المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بها.
ث- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات إقتصادية بدول أخرى أجنبية.
ج- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية.
ح- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي نعاني من الكساد الإقتصادي وإن الإستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للإستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.

2-5- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بذلت الدول النامية جهوداً كبيرة في سبيل إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إنتمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات،

(10)Economic and social commission for wester Asia," **The Role Of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries**",(New York : Untited Nations, 2000),p.72.

وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق

70%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف[11].

ويتم تقسيم تلك المحددات إلى نوعين من المحددات، وهما:

1- المحددات الخارجية:

وتتمثل هذه المحددات، فيما يلي[12]:

- ✓ رأس المال.
- ✓ التكنولوجيا.
- ✓ قوة التفاوض السياسية.
- ✓ التسويق.
- ✓ اتفاقيات الاستثمار الثنائية.

2- المحددات الداخلية:

تنطوي هذه المحددات على حزمة من العناصر والمزايا المكانية المتوافرة في الدول المضيفة والتي قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول ولهذا فسوف نقوم بتقسيم تلك المحددات إلى ثلاثة مجموعات، هي:

- المجموعة الأولى: المحددات الاقتصادية[13]:

أ- حجم السوق.

ب- معدل سعر الصرف الأجنبي:

ج- توافر العمالة الرخيصة:

د- درجة انفتاح الدولة المضيفة:

ه- التمويل:

و- الموارد الطبيعية:

([11]) حسن عبد الله وأخرون، " **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة: 2004)، ص 29.

[12] تميم وجابرييل ليبيورت، **الاستثمار الاجنبي المباشر لليبان والتجارة الاقليمية التمويل والتنمية**، سبتمبر 1997، ص 13 .

([13]) عبد الحميد صديق عبد البر، المحددات المحلية والدولية للإستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته في مصر دراسة مقارنة، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول** ، 2004، ص 376 .

ز- الحوافز:

- **المجموعة الثانية: المحددات البيئية:**

تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دورا بالغ الأهمية في حركة تدفق الاستثمار فكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الأيجابية المواتية للاستثمار كلما كان ذلك جاذباً له والعكس صحيح، حيث يعتبر البلد محل للروابط الإجتماعية و الثقافية وإن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية كما تلعب الصراعات النقابية والإجتماعية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فكثرت الإضرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات فمثلا فرنسا تفكر بجدية تامة في إدخال الكثير من المرونة على تشريعها الخاص بعلاقات العمل في الدول المضيفة وتهدف كل من تونس والمغرب إلى عرض سوق عمل جاذب للأستثمار الأجنبي المباشر في حين إن درجة تفتح النقابات الأجنبية واستعمال اللغات الأجنبية من العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[14].

- **المجموعة الثالثة: المحددات السياسية:**

تعتبر العوامل السياسية أساسا للأستثمار الأجنبي المباشر في الدول المعنية وقد أثبتت التجارب عديدة من البلدان خاصة النامية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحرك بنفس اتجاه التحسس في الوضع السياسي كما أن هناك علاقة غير مباشرة للوضع السياسي مع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الأثر الذي يحدثه في المناخ الاستثماري وانفتاح السوق.

وفي دراسة بالأردن[15]: توصل إلى إن وجود علاقة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر وأوضحت الدراسة التأثير الجوهري لعوامل السياسة من وجهة نظر المستثمر تعني إستقرار البناء السياسي والاقتصادي للمجتمع واستقرار الأنظمة المتعلقة والاستثمار ووضحها من حين توصلت دراسة (Singh and Jun -1995) إلى أن الاستقرار السياسي يعد محددا مهما في جذب الاستثمار في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي وذلك لأن وجود الاضطرابات السياسية والأمنية يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية ونقص الاستثمارات الأجنبية إلى التدفق للدول المضيفة، وهذا ما أكدته دراسة، تميز النظام السياسي بالديمقراطية والإستقرار السياسي والأمني وعدم وجود إحتمالات ومخاطر الحروب كان ذلك جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

ولم تتوصل الدراسات التطبيقية الى علاقة واضحة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاستقرار السياسى، فعلى سبيل المثال Hausman and Fernandz (2000) , and Jaspersenet (2000) لم يصلوا على علاقة بني المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما وجد Schneider and Frey (1985) علاقة سلبية بين المتغيرين، وباستخدام بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكى لفترتين توصل (1995) Loreeand Guisinger إلى أن المخاطر السياسية لها تأثير سلبى على

---

[14] صفوت عبد السلام عوض الله، **دراسة الاثار المحتملة لاتفاق الترميز على حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية** ، جامعتي عين شمس والكويت، 2008 .

[15] محمد وهيب جمال العلمي، **العوامل المؤثرة على عملية اجتداب وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن،** (الأردن: جامعة عمان: كلية الدراسات المالية العليا، 2009)، ص 55 .

الاستثمار الأجنبي المباشر فى عام 1982 ولكن ليس لها أى تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر فى عام 1977.

- **المجموعة الرابعة: المحددات القانونية والتشريعية:**

تعد النواحي القانونية والتشريعية احد المحددات الرئيسية المؤثرة في إتخاذ قرار الاستثمار وتوجيه رؤوس الأموال، حيث يقوم المستثمر بدراسة النواحي القانونية السائدة في الدولة المضيفة لكي يتعرف على درجة الأمان والأستقرار التي سيعمل فيها، وتختلف تشريعات الاستثمار من دولة إلى أخرى ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توافر عدة مقومات منها: الثبات، الشفافية، الوضوح، وجود نظام قضائي فعال قادر على الأحكام، بالإضافة الى وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية[16].

ويبين الجدول (1) العوامل الرئيسية للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار:

جدول (1): محددات الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

تيسير الأعمال	- دعم وتيسير الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثمارى وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة. - الحوافز الاستثمارية. -التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة. - توفير الرفاهية الاجتماعية كتوفير مدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها. - خدمات مابعد الاستثمار.
إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر	- الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى. - القوانين المتعلقة بالدخول والعمل. - معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية. - سياسة العمل وهيكل الأسواق (لاسيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك). - سياسة وبرامج الخصخصة. - السياسات التجارية (كالتعريفة الجمركية، سياسة الحماية الوطنية).

[16] أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا وكوريا الجنوبية ومصر)**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005)، ص 120 .

	- السياسة الضريبية.
المحددات الاقتصادية	1- عوامل السوق: • حجم السوق ومعدل الدخل الفردى. • معدل نمو السوق . • قدرة الوصول الى الأسواق العالمية. 2- عوامل الموارد: • توفير الموارد الخام. • عمالة رخيصة غير كفؤ . • عمالة كفؤ. • توفير التكنولوجيا والاتصالات. 3- عوامل الكفاءة: • تكلفة الأصول والموارد. • تكلفة المدخلات الأخرى مثل تكلفة النقل والمواصلات وتكلفة السلع الوسيطة.

المصـــدر: مجدي عطية، آليات القانونية الاقتصـــادية لتحفيز الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر بين النظرية والتطبيق، (الاسكندرية: دار النشر دار المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 98 .

2-6- أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشكل المعوقات السابقة عوامل كبح لجذب الاستثمارات، والتي تتمثل في الأتي[17]:

- المعوقات التشريعية.
- عدم توافر المعلومات وعدم دقتها.
- عدم الاستقرار الاقتصادي.

([17])**انظر في ذلك:** – فادية عبد السلام واخرون، "قضايا الاستثمار في مصر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الأول،** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو 2007)، ص ص 272–277.

– سلوي محمد مرسي،" أولويات الاستثمار الصناعي في مصر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي عشر، العدد الثامن،** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، نوفمبر 2005)، ص ص68–69.

- تدهور البنية الأساسية.
- عدم تطور الأسواق المالية.
- القصور في اليد العاملة الماهرة.
- ضعف القضاء ومشكلة طول فترة المنازعات.
- مشكلات التنازع على أراضي الاستثمار.
- انخفاض مستويات الدخول وضيق الأسواق.
- تزايد الاختلالات الأمنية.
- عدم تلبية نظام التعليم لمتطلبات سوق العمل.
- عدم كفاية مصادر التمويل وخدمات التأمين.
- عدم وجود محاكم متخصصة في قضايا البنوك والاستثمار.
- وجود إحتكارات في كثير من مجالات الاستثمار.
- تفشي البيروقراطية في أجهزة الدولة.

2-7- التحليل الاقتصادي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

ويبين الجدول (2) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في مصر خلال (1990-2018):

ويتضح من الجدول ما يلي:

أ- تطور الناتج المحلى الاجمالى:
بلغ متوسط اجمالي الناتج المحلى خلال الفترة حوالى 152 مليار دولار بحد أدني 37,4 مليار دولار عام 1990 وبحد أقصى 350,9 مليار دولار عام 2018.

ب- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة حوالى 4.3% بحد أدنى1.1% في عام 1991 وبحد أقصى 7.2% في عام 2008.
تأثر معدل النمو بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، كالأتي:
الظاهرة الأولي في عام 1998: تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من 5.5% في عام

1997 إلي 4 % في عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998.

الظاهرة الثانية في عام 2009: تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من 7.2% في عام 2008 إلي4.7% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

الظاهرة الثالثة في عام 2011: تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من 5,1% في عام 2010 إلي 1,8% في عام 2011 متأثراً بأحداث يناير 2011.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر:

- بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة حوالى 3,5 مليار دولار بحد أدنى -0.5 مليار دولار عام 2011 وبحد أقصى حوالى11.6 مليار دولار عام 2007.
- تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية، كالأتي:

الظاهرة الأولي في عام 2008: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 11.6 مليار دولار في عام 2007 الي 9.5 مليار دولار عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

الظاهرة الثانية في عام 2011: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 6,4 مليار دولار في عام 2010 الي (-0,5) مليار دولار عام 2011 متأثراً متأثراً بأحداث يناير 2011.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري: تتضح هذه الأهمية في النسبة التي يمثلها

هذا الاستثمار إلي اجمالي الناتج المحلي حيث تتراوح هذه النسبة من (-0.2%- 9.3%).

د- نسبة الادخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي:

- بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 12,4% بحد أدنى 1,8% في عام2017 وبحد أقصى 17,1% في عام 2006.
- يلاحظ أن نسبة الادخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، كالأتي:
- الظاهرة الأولي في عام 1997: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي من 12,7 % في عام 1996الي 11,5% في عام 1997 متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية.
- الظاهرة الثانية في عام 2009: تراجع معدل الادخار المحلي إلي اجمالي الناتج المحلي من 16,8% في عام 2008 إلي12,6% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.
- الظاهرة الثالثة في عام 2011: تراجع معدل الادخار المحلي إلي الناتج المحلي من 14,3% في عام 2010 إلي 13% في عام 2011 متأثراً بأحداث يناير 2011.

ه- اجمالي الادخار المحلي:

- بلغ متوسط الادخار المحلي خلال الفترة 15,2 مليار دولار بحد أدنى 5,9 مليار دولار في عام 1991 وبحد أقصى 31,1 مليار دولار في عام 2010.
- تأثر الادخار المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، كالأتي:
- الظاهرة الأولي في عام 2009: تراجع الادخار المحلي من 27,3 مليار دولار في عام 2008 إلي 23,7 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.
- الظاهرة الثانية في عام 2011: تراجع الادخار المحلي 31,2 مليار في عام 2010 إلي 30,6 مليار دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث يناير 2011.

ط- الاستثمار المحلي:

بلغ متوسط التكوين الرأسمالي خلال الفترة 24,9 مليار دولار بحد أدنى 9,8 مليار دولار عام 1992 وبحد أقصى 48,2 مليار دولار في عام 2016.

- تأثر الاستثمار المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، كالأتي:
- الظاهرة الأولي في عام 1998: تراجع الاستثمار المحلي من 20,2 مليار دولار في عام 1997 إلي 18,1 مليار دولار عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمور الاسيوية 1998.
- الظاهرة الثانية في عام 2009: تراجع الاستثمار المحلي من 36,3 مليار دولار في عام 2008 إلي 35,7 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.
- الظاهرة الثالثة في عام 2011: تراجع الاستثمار المحلي 42,131,2 مليار في عام 2010 إلي 39,4 مليار دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث يناير 2011.

ي- معدل البطالة:

- بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 10.4% بحد أدنى 8% في عام 1998 وبحد أقصى 13.2% في عام 2013.
- تأثر معدل البطالة بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، كالأتي:

الظاهرة الأولي في عام 2009: ارتفع معدل البطالة من 8.7% في عام 2008 الي 9.4% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

الظاهرة الثانية في عام 2011: ارتفع معدل البطالة من 9% في عام 2010 الي 12% في عام 2011 متأثراً بأحداث يناير 2011.

ك- معدل التضخم:

- بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة 10,2% بحد أدنى 2.3% في عام 2001 وبحد أقصى 29,5% في عام 2017.
- تأثر معدل التضخم بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، كالأتي:

الظاهرة الأولي في عام 2008: ارتفع معدل التضخم من 9,3% في عام 2007 الي 18,3% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في 2008.

الظاهرة الثانية في عام 2017: ارتفع معدل التضخم من 10,4% في عام 2015 الي 29,5% في عام 2017 متأثراً بتحرير سعر الصرف في عام 2016.

ل- سعر الصرف:

- بلغ متوسط سعر الصرف خلال الفترة بلغ (5,8) جنيه/ دولار بحد أدنى 1,6 جنيه للدولار في عام 1990 وبحد أقصى 17,8 جنيه/ دولار عام 2018 بسبب تحريره 2016.

ثانياً: تحليل هيكل قطاع الصناعة في مصر

يتبوأ قطاع الصناعة في الوقت الراهن المكانة الأولي بين القطاعات الاقتصادية، لما له من أهمية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم جاءت التنمية الصناعية في مقدمة خطط التنمية الاقتصادية، وذلك لأن الصناعة ترفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك زيادة عائدات صادرات الدولة الذي له أثر ايجابي علي ميزان المدفوعات وزيادة موارد النقد الأجنبي[18].

وشهدت اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة تحولات جوهرية فى توجهات السياسات الاقتصادية فى ظل التكتلات الاقتصادية وتسارع الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وظهور العولمة وخصخصة المشروعات العامة وتحول أنظار تلك الدول من رفضها للاستثمار الأجنبى المباشر إلى تشجيعه، وكان من أبرز مظاهر هذا التحول العمل على زيادة درجات الانفتاح الاقتصادي وتعميق مستويات الاندماج مع الاقتصاد العالمى[19].

وساعد هذا الإنفتاح على زيادة مستويات التصنيع في الدول المضيفة، مما أدي إلي إنشاء الصناعات الحديثة ونمو الدخل ودفع عجلة التنمية من خلال زيادة الصادرات، كما أدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتطوير ونقل التكنولوجيا إلي الدول المضيفة[20]، وتعددت تجارب التصنيع في الدول النامية وتباينت بتباين المناهج الاقتصادية والسياسية لتلك الدول وتماشياً وظروفها الاجتماعية .فمن تجارب قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بإقامة مؤسسات كبرى، إلى تجارب قامت على حرية السوق، وقد كان للظروف الداخلية الخاصة بكل بلد والخارجية آثارها الإيجابية والسلبية على هذه التجارب، مما أدى إلى فشل العديد منها، إلا أن هذا لم يمنع من وجود العديد من التجارب الايجابية، كما حدث في كوريا الجنوبية[21].

وعليه سيتم تناول هيكل الصناعة في مصر، من خلال النقاط التالية:

1- الأهمية النسبية لقطاع الصناعة بين القطاعات الأخري في مصر:

ويبين ذلك الجدول (3) ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول ما يلي:

أ- الأهمية النسبية لقطاع الخدمات: تتزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، سواء علي مستوي القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الأولي، كالأتي:

([18])مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، 2006)، ص 171.

(19)Uncted,,Transnational Corporations and Export Competiveness overview, New york and Geneva,**World Investment Report,2002**.

(20)Salem |Ahmed M Abdulla Alfergani," An Emplrlcal Analysis of Libyan Business Environment and foreign direct investment", **Athesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy (phD)** 2010 p.3.

([21]) محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة حالة ولاية غرداية**، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010)، ص 7.

- بالنسبة للقيمة المضافة: يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الكبيرة في القيمة المضافة للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018) فتراوحت من (48,8%-55,8%).
- بالنسبة لحجم العمالة: يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الكبيرة في حجم العمالة خلال الفترة (1990-2018) فتراوحت من (38,2%-51,9%).

ب- الأهمية النسبية لقطاع الصناعة: تتزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، سواء علي مستوي القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الثانية، كالأتي:

- بالنسبة للقيمة المضافة: يساهم قطاع الصناعة بنسبة كبيرة لحد ما في القيمة المضافة للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018) فتراوحت من (27,4%-39,9%).
- بالنسبة لحجم العمالة: يساهم قطاع الصناعة بنسبة كبيرة لحد ما في حجم العمالة خلال الفترة (1990-2018) فتراوحت من (19,7%-27,2%).

ج- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة: تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة، سواء علي مستوي القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الثالثة، كالأتي:

- بالنسبة للقيمة المضافة: تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في القيمة المضافة للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، فتراوحت من (11,2%-18,5%).
- بالنسبة لحجم العمالة: تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في العمالة الوطنية من سنة لأخري خلال الفترة (1990-2018)، فتراوحت من (24,3%-40,3%).

2- الأهمية النسبية للصادرات الصناعية في مصر:

2-1- الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة إلي الصادرات السلعية في مصر:

ويتضح ذلك من الجدول (4) ، ويتضح من الجدول ، تزايد نسبة الصادرات المصنعة إلي إجمالي الصادرات الصناعية في مصر من 36,5% في عام 2008 إلي 51,7% في عام 2018.

2-2- الأهمية النسبية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنعة في مصر:

ويبين ذلك الجدول (5) ، ويتضح من الجدول ، أنه بالرغم من تزايد قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة كقيمة مطلقة من 0,1 مليار دولار عام 2008 إلي 0,13 مليار دولار عام 2018 إلي أنها تراجعت كنسبة إلي إلسجمالي صادرات السلع المصنعة من 1,03% عام 2008 إلي 0,88% عام2018.

2-3- إجمالي الصاردات حسب درجة التصنيع:

ويبين ذلك الجدول (6) ،حيث يتضح:

أن إجمالي الصادرات تراجعت خلال (2008 – 2018)، بما يعادل 11,4%، حيث تراجعت الصادرات من 53,5 مليار دولار في عام 2008 إلي 47,4 مليار دولار عام 2018، وذلك علي الرغم من تحرير

سعر الصرف عام 2016، ولكن في حقيقة الأمر ارتفعت الصادرات من 34,4 مليار دولار عام 2016 إلي 47,4 مليار دولار في عام 2018.

3- تمويل قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخري في مصر:

يبين ذلك الجدول (7) ،ويتضح من الجدول ، أن حجم القروض الممنوحة للقطاع الصناعي قد تضاعفت، حيث بلغت 116 مليار جنيه عام 2008 ثم إرتفعت إلي 261 مليار جنيه في عام 2018، حيث حافظ قطاع الصناعة علي النصيب النسبي من إجمالي القروض الممنوحة، حيث تراوح النصيب النسبي للصناعة ما بين 34,5% إلي 38%.

4- الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في مصر:

4-1- نسبة الإستثمار في الصناعة التحويلية إلي الناتج المحلي في مصر:

ويوضح الجدول (8) تطور تلك النسبة:

ويتضح من الجدول السابق: أن نسبة الإستثمار في الصناعة التحويلية إلي الناتج المحلي تراجعت بشدة من 19% في عام 2008 إلى 13% في عام 2018.

4-2- تحليل أهم مؤشرات الصناعة التحويلية في مصر:

تؤكد البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط ، كما بالجدول (9) أن معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية أقل من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال(2008 – 2018)، كما يلي:

- وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 7,2% لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية 3,5%.
- وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 5,1% في حين لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية 3,9%.
- وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 2,2% في حين لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية 1.7%.
- صل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 5,3% في حين لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية 1,9%.

4-3- نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر:

يبين ذلك الجدول (10) ، ويتضح من الجدول ، إرتفاع نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلي الناتج المحلي الإجمالي من 14,8% في عام 1992 إلى 21,9% في عام 2018.

4-4- الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة التحويلية في مصر:

نجح الاقتصاد المصري في جذب 85,5 مليار دولار إستثمارات أجنبية مباشرة خلال (2006-2018)، إلا أن قطاع الصناعة التحويلية لم يحظ بأكثر من 6,4 مليار دولار خلال نفس الفترة بنسبة لم تتعد 7%، كما بالجدول (11) :

4-5- تراجع عدد المنشآت الخاصة بالصناعة التحويلية في مصر:

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد المنشآت الخاصة الصناعية إرتفع من 8980 منشأة في عام 2004 إلى 9124 منشأة في عام 2010 بزيادة قدرها 144 منشأة بنسبة زيادة لا تتجاوز 2%. ولكنها انخفضت لتصل إلى 8355 منشأة في عام 2015 بانخفاض قدره 769 منشأة بسبب الأحداث السياسية في عام 2011.

5- الموازنة العامة وبرامج الدعم المالي للصناعة التحويلية:

تلعب الصناعة التحويلية دورا مهماً في الإقتصاد، وعليه تقوم الدولة بدعم الإستثمار الصناعي من خلال حزمة من البرامج تتحمل تكلفتها الموازنة العامة، وعلى رأس هذه البرامج ما يلي:

1-5- برنامج دعم الصادرات:

- بلغت قيمة إجمالى دعم الصادرات الذي تحملته الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2017 ما يزيد على 19 مليار جنيه.
- حدثت طفرة هائلة في مخصصات دعم الصادرات في الموازنة المصرية، فكانت هذه المخصصات لا تتجاوز 600 مليون جنيه في عام 2004 وارتفعت أكثر من 7 أضعاف؛ لتصل إلى 4,2 مليار جنيه في عام 2009.
- يستهدف مشروع موازنة 2017/16 توفير نحو 2,6 مليار جنيه مخصصة لدعم الصادرات.

2-5- برامج التدريب الصناعي:

- أنفقت الموازنة العامة للدولة ما يزيد على مليار جنيه لتمويل برامج التدريب التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة خلال الفترة من 2008 إلى 2018.
- أعلنت وزارة الصناعة والتجارة أن مجلس التدريب الصناعي قام بتدريب نحو 546 ألف متدرب حتى نهاية يونيو 2017 (منهم نحو 245 ألف مهنى؛ 190 ألف إدارى؛ 47 ألف نظم معلومات؛ 44 ألف جودة؛ 20 ألف لغات).

3-5- برنامج دعم المناطق الصناعية:

- تحملت الموازنة العامة أعباء دعم إنشاء مرافق 35 منطقة صناعية موزعة على محافظات الجمهورية؛ منها منطقة الجلود بالروبيكى، وأبو خليفة بالاسماعيلية، وجمصة بالدقهلية ومطوبس بكفر الشيخ وقويسنا بالمنوفية وكوم أوشيم بالفيوم والخارجة بالوادي الجديد وبياض العرب وكوم أبو راضي ببني سويف، ومشروعات الغزل والنسيج بكفر الدوار والمحلة.

- تم إنفاق 2 مليار جنيه منذ بداية البرنامج خلال (2005 – 2010) كدعم مباشر من موازنة الدولة لوزارة الصناعة والتجارة من أجل ترفيق البنية الأساسية بهذه المناطق الصناعية.
- استمر دعم الدولة لهذه المناطق الصناعية خلال السنوات الأخيرة حتى ارتفع اجمالي الدعم الموجه لتطوير المناطق الصناعية إلى نحو 4,3 مليار جنيه حتى عام 2016.
- تم ضخ نحو 1,4 مليار جنيه خلال العام المالي 16/ 2017؛ ليرتفع جملة ما تم توجيهه لدعم المناطق الصناعية إلى 5,7 مليار جنيه منذ بداية البرنامج عام 2005 وحتى يونيو 2017.

6- السياسة المالية والصناعة في مصر:

6-1- توزيع الانفاق العام:

يبين الجدول (12) توزيع الانفاق العام ، حيث بلغ الانفاق الجارى 59% كنسبة من الانفاق العام فى عام 2004/2003 ، وقد انخفضت تلك النسبة لتصل الى 50% عام 2017/2016، فى حين بلغ الإنفاق الاستثمارى نسبة 16% عام 2004/2003 ، وانخفضت تلك النسبة لتصل الى 6% عام 2017/2016، الامر الذى يمكن تبريره بالظروف التى تمر بها البلاد خلال تلك الفترة والتى اعقبت ثورة 30يونيه ، وما سبقها من ثورة 11 يناير، على الجانب الاخر فقد ارتفعت نسبة النفقات التحويلية من 25% الى 44% خلال تلك الفترة من 2004/2003 الى 2017/2016 .

6-2- أثر إستقرار السياسة الضريبية علي الصناعة في مصر:

قبل عام 2005 كانت ضريبة أرباح الشركات تستند على التفرقة بين الشكل القانونى للشركات والمنشآت، فكانت تختلف أسعار الضريبة على شركات الأموال عن شركات الأشخاص، كالأتي:

- شركات الأموال:
  - 40% على أرباح الأنشطة الاقتصادية فيما عدا الشركات الصناعية وأنشطة التصدير.
  - 32% على أرباح الشركات الصناعية وأنشطة التصدير.
- شركات الأشخاص:
  - الشريحة الأولى: حتى 2500 جنيه (20%).
  - الشريحة الثانية: أكثر من 2500 جنيه حتى 7000 جنيه (27%).
  - الشريحة الثالثة: أكثر من 7000 جنيه حتى 16000 جنيه (35%).
  - الشريحة الرابعة: أكثر من 16000 جنيه (40%).

6-3- إستقرار السياسة الضريبية:

بموجب القانون رقم 91 لسنة 2005 تم تخفيض سعر الضريبة لجميع الشركات إلى 20%، مع وجود بعض الاستثناءات المحددة وهي، خضوع أرباح البنك المركزي وقناة السويس والهيئة العامة للبترول

لضريبة قدرها 40%، وكذلك خضوع الشركات المنقبة عن البترول لضريبة قدرها 40.6% ، خلال الفترة من 2011 وحتى الآن خضع السعر العام للضريبة على أرباح الشركات لعدد من التعديلات المتتالية مع الإبقاء على الإستثناءات المحددة السابق ذكرها، كما يلي:

- فرض القانون رقم (51) لسنة 2011 سعرين للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتباريين من خلال التمييز بين شريحتين لصافي الأرباح السنوية، هما:
  - الشريحة الأولى: حتى عشرة ملايين جنيه بسعر (20%) من صافي الأرباح السنوية.
  - الشريحة الثانية: أكثر من عشرة ملايين جنيه بسعر (25%) من صافي الأرباح السنوية.

- بموجب القانون رقم 101 لسنة 2012 تم توحيد السعر العام للضريبة علي الشركات ليصبح 25%
- وفقا للقانون 96 لسنة 2015 تم تخفيض السعر الضريبة على الشركات من 25% إلى 22.5%.

- هناك إقتراحات عديدة تطالب برفع سعر الضريبة على أرباح الشركات وتبني الضرائب التصاعدية.

ثالثاً: قياس العلاقة التبادلية بين بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الصناعة في مصر

في إطار تحليل العلاقة ما بين كل من أداء القطاع الصناعي في مصر والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990- 2018 تم الاعتماد علي كل من التحليل الوصفي لتوصيف العلاقة ما بين المتغيرين، والتحليل القياسي للعلاقة التبادلية بين المتغيرين باستخدام إختبار جرانجر للعلاقة السببية.

أولا: التحليل الوصفي لصافي الاستتثمار الأجنبي المباشر الوارد والقيمة المضافة للقطاع الصناعي:

1- تحليل صافي الاستتثمار الأجنبي المباشر الوارد:

- يعبر صافي الاستتثمار الأجنبي المباشر الوارد(*)عن الفارق بين الاستثمار الأجنبي

(*)وفقا للبنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب.

المباشر الوارد والمتدفقة للخارج، كما يتضح من الشكل (1) فقد تمتع الاقتصاد المصري بتدفقات استثمار أجنبي مباشر وارد أكبر من تلك التدفقات الخارجة فيما عدا عام 2011، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة عن تلك الواردة إلي الاقتصاد المصري.

- تراوح صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990- 2018 مابين 11578.1 مليون دولار في عام 2007 حققت مصر أعلي صافي استثمار أجنبي وارد خلال هذه الفترة و- 482.7 مليون دولار في عام 2011 كنتيجة لارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الخارج عن ذلك الوارد إلي الداخل، بينما بلغ متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة نحو 3539.071 مليون دولار.

- بشكل عام اتسم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالتذبذب الشديد خلال الفترة 1991 - 2018، حيث تراوح معدل نمو صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لنفس الفترة ما بين 680% في عام 2012 و -108% في عام 2011.

الشكل (1) صافي الاستتثمار الأجنبي المباشر الوارد والقيمة المضافة للقطاع الصناعي

خلال الفترة (1990- 2018)

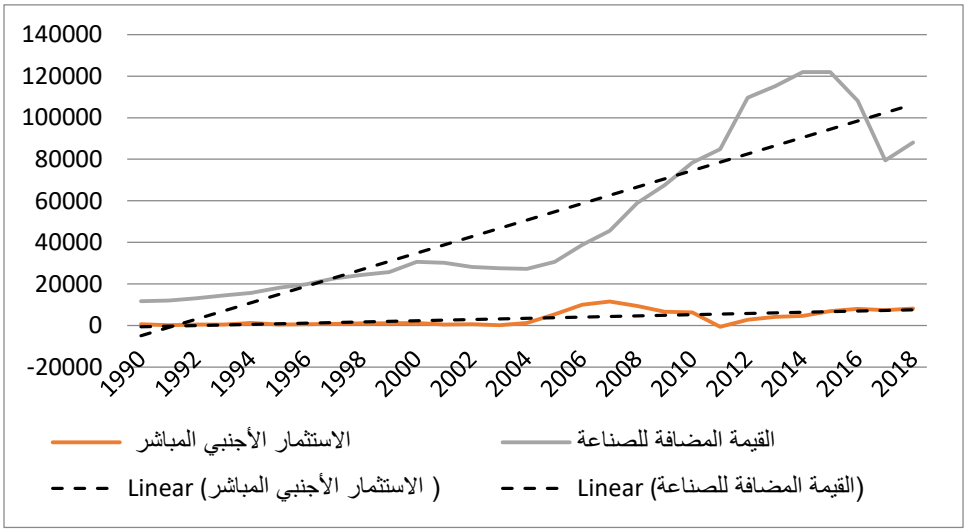

المصدر: قواعد بيانات البنك الدولي

بمقارنة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في مصر بمثيلة خلال نفس الفترة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وتونس والكويت وتركيا يتضح التالي:

يعتبر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي مصر أفضل من مثيلة في كل من الكويت وتونس، حيث يقل متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في كل من الدولتين عن مثيله في مصر، سجل متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الكويت نحو 467 مليون دولار، بينما سجلت تونس نحو 865.3 مليون دولار متوسط صافي استثمار أجنبي مباشر وارد إليها، في حين تمتعت كل من الإمارات العربية المتحدة وتركيا بمتوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أعلي من مثيله

في مصر، حيث بلغ متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في كل من الإمارات العربية المتحدة وتركيا نحو 5002.7 و7642.5 مليون دولار علي التوالي.

علي الرغم من تقارب صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في مصر من مثيله في تركيا خلال الفترة من عام 1990 حتي عام 2000، إلا إنه خلال السنوات التالية استطاعت تركيا تحقيق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يفوق مثيلة الوارد إلي مصر بشكل ملموس.

القيمة المضافة للقطاع الصناعي(*):

خلال الفترة 1990- 2018، بلغ متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي في مصر نحو 50,737.25 مليون دولار أمريكي. بينما تراوحت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة المذكورة ما بين 11,778.8 – 121,876.8 مليون دولار أمريكي.

فيما يتعلق بالتذبذب في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، فقد اتسم التذبذب فيها بكونه متوسط ذلك علي النحو الموضح في الشكل رقم (2)، حيث تراوح معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة 1991- 2018 ما بين -31% في عام 2017، و26% في كل من عام 2008 و2012، هنا تجدر الإشارة إلي إن انخفاض القيمة المضافة في عام 2017 قد تكون ناتجه عن تغيير سياسة سعر الصرف خلال نوفمبر 2016 والتي نتج عنها انخفاض قيمة الجنية المصري، عليه، بالنظر إلي معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالأسعار الثابتة فإنه تراوح ما بين 0% - 10%، وأنه خلال عام 2017 حقق القطاع الصناعي معدل نمو للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة تعادل نحو 7%.

بمقارنة القيمة المضافة للصناعة في مصر بمثيلتها في كل من دولة الامارات العربية المتحدة وتونس وتركيا يتضح تفوق القيمة المضافة للصناعة في مصر علي مثيلتها في تونس، بينما تتفوق كل من الامارات العربية المتحدة وتركيا علي مصر، حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للصناعة في تونس نحو 8,316 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ متوسط القيمة المضافة للصناعة في كل من الامارات العربية المتحدة وتركيا نحو 50,737.25 و133,399.96 مليون دولار علي التوالي.

(*)وفقا للبنك الدولي فإن القيمة المضافة للقطاع الصناعي تشمل علي كل من الصناعة التحويلية، ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتحدد منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

يتضح من التحليل الوصفي لبيانات كل من صافي الاستثمار الأجنبي الوارد والقيمة المضافة للقطاع الصناعي صعوبة تحديد العلاقة مابين المتغيرين سواء بالاعتماد علي اتجاه قيم المتغيرين أو تحليل معدل نموهما، فكما يتضح من الشكل رقم (1)، فإنه علي الرغم من إن كلا من القيمة المضافة للصناعة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر اتجه للزيادة خلال الفترة، إلا ان اتجاه القيمة المضافة للصناعة أتسمت بكونها

أكثر حدة من ذلك الخاص بصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك علي النحو الموضح في الشكل رقم (2).

أيضا فيما يتعلق بمعدل نمو كل من صافي الاستثمار الأجنبي الوارد والقيمة المضافة للصناعة، فإنه علي النحو السابق ذكره وكما يوضح الشكل رقم (2)، فإن معدل نمو صافي الاستثمار الأجنبي الوارد اتسم بالتذبذب الشديد ذلك علي عكس القيمة المضافة للصناعة والتي اتسمت بمعدل تذبذب من متوسط لمنخفض، كما إنه علي الرغم من إنه خلال بعض السنوات اتجه معدل نمو كلا من المتغيرين للتحرك معا، إلا إنه في بعض السنوات اتجه معدل نمو صافي الاستثمار الأجنبي الوارد للانخفاض بينما اتجه معدل نمو القيمة المضافة للصناعة للارتفاع.

الشكل (2) معدل نمو صافي الاستتثمار الأجنبي المباشر الوارد ومعدل نمو القيمة المضافة للصناعة خلال الفترة (1991- 2018)

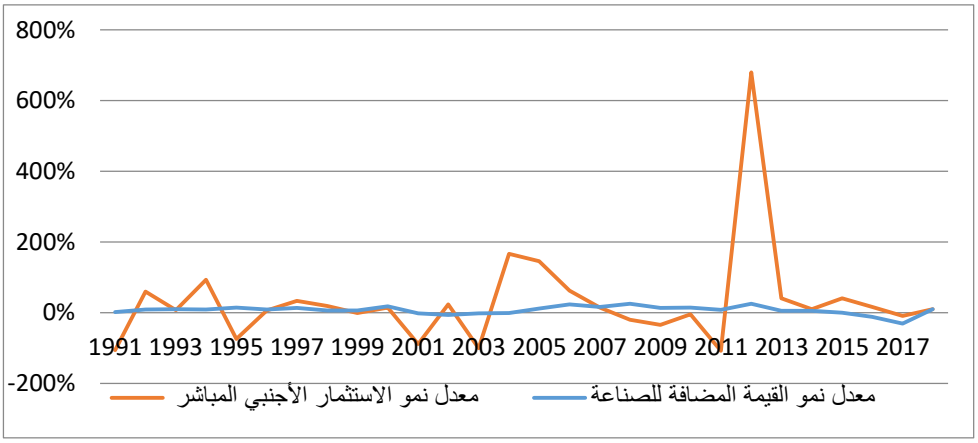

المصدر: تم حساب النسب بمعرفة الباحثين

ثانيا: تقدير النموذج القياسي:

في إطار تحليل العلاقة التبادلية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيمة المضافة للصناعة في مصر تم تطبيق اختبار جرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية ما بين المتغيرين، ذلك باستخدام القيمة المضافة الحقيقية والأسمية كمؤشر عن القيمة المضافة للصناعة، وصافي الاستثمار الأجنبي الوارد كمؤشر عن الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1990- 2018.

قبل تقدير نموذج جرانجر للعلاقة السببية ما بين المتغيرين تم أولا تطبيق اختبار سكون واستقرار السلاسل الثلاث المستخدمة.

اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة:

عندما تكون البيانات غير مستقرة؛ ولا يمكن معرفة حقيقة وجود علاقة بين المتغيرات. لذلك ينصح باستخدام اختبار الاستقرارية (Unit Root) وطريقة التكامل المشترك (Cointegration) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية[22].

اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test):

كما سبق القول يهدف اختبار جذر الوحدة إلي فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة، والتأكد من مدي سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير علي حده. ولاختبار سكون (Stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فان ذلك يتطلب إجراء اختبار جذر الوحدة، وفي هذا الإطار تم الاعتماد علي اختبار ديكي فولر الموسع، وهو يقوم على اختبار الفروض التالية:

الفرض العدمي: كل السلاسل الزمنية غير مستقرة بمعنى وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية.

الفرض البديل: كل السلاسل الزمنية مستقرة بمعنى عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية.

وبإجراء الاختبار لجميع بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث تبين استقرارها بعد أخذ تحويلة الفرق المناسب لتقدير النموذج الذى يعبر عن الاختلافات بين السلاسل والتي ترجع إلى الخصائص المتعلقة بكل سلسلة من السلاسل الثلاث، والذي يؤدى إلى تحسين التقديرات المتعلقة ببيانات ، ويوضح الجدول التالى ملخص نتائج التى تم التوصل إليها لاستقرار السلاسل الزمنية للمتغرين، وبعد أخذ التحويلات المناسبة (الفروق وبدون الاتجاه والقاطع) للمتغيرات المستخدمة فى التقدير (السلاسل الزمنية)، وأتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أى أنها لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم الاختبار المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% أو 1%.

ملخص نتائج لاستقرار المتغيرات الثلاث

السلسلة	التحويلة المناسبة للاستقرار والسكون	اختبار ADF	المعنوية
صافي الاستثمار الأجنبي الوارد	الفرق الأول وبدون اتجاه خطى وقاطع	-4.292	0.00
القيمة المضافة للصناعة (القيم الإسمية)	الفرق الثاني وبدون اتجاه خطى وقاطع	-4.257	0.00
القيمة المضافة للصناعة (القيم الحقيقية)	الفرق الثاني وبدون اتجاه خطى وقاطع	-6.454	0.00

[22] Wooldridge, Jeffrey M. Introductory Econometrics: A Modern Approach. Mason, OH: Thomson/South-Western, 2006. Print.

التكامل المشترك (Cointegration) :

إذا كانت السلسلتان الزمنيتان Z_t،V_t غير ساكنتين، وتم استخدامهما في تقدير معادلة انحدار، فان الانحدار الذي نحصل عليه في هذه الحالة يكون انحدارا زائفا (Spurious Regression) أي لا معني له. غير أن ذلك قد لا يتحقق إذا كانت السلسلتان محل الدراسة بخاصية التكامل المشترك (Cointegration)[23]

تستخدم منهجية للتكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. باستخدام طريقة الإمكانية العظمى (MaZimum Likelihood Procedure) أو ما يعرف باختبار جوهانسن التكامل المشترك، وتشير طريقة التكامل المشترك إلى العلاقة التوازنية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل، حيث إن العلاقة الديناميكية في المدى القصير لا تقل أهمية عنها في المدى الطويل.

اختبار التكامل المشترك: تم الاعتماد علي إختبار جوهانسن لتقدير وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيمة المضافة للصناعة من عدمه، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، وتم التوصل الي أن القيمة الاحتمالية لمعلمة الاختبار تبلغ نحو 0.0335، وهو الأمر الذي يترتب عليه قبول الفرض العدم والذي يوضح وجود علاقة توازنية مابين المتغيرين، ويستنتج من ذلك أنه يوجد متجه تكاملى مشترك للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيمة المضافة للصناعة.

إيجاد اتجاه السببية:

نحاول من خلال هذا الجزء الوصول إلي معرفة اتجاه العلاقة بين القيمة المضافة للصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر. بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية وعدم وجود تكامل مشترك بينها، حيث لا يمكن إجراء الاختبار السببية إلا إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة.

دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

يقصد بالعلاقة السببية مدي تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، وتهدف الدراسة الي معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيمة المضافة للصناعة وهذا باستخدام طريقة Granger. ويتضح من النتائج التى تم التوصل إليها عدم وجود علاقات سببية بين المتغيرين.

ملخص نتائج اختبار العلاقة السببية

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
DCURRENTINDUSTRYVALUEA does not Granger Cause CURRENT_FDI	0.04367	0.9574

[23] Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic econometrics. Boston, Mass: McGraw-Hill.

CURRENT_FDI does not Granger Cause DCURRENTINDUSTRYVALUEA	2.01105	0.1600

يوضح الجدول السابق عدم وجود علاقة سببية بين كل من القيمة المضافة للصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي لا يمكن التنبؤ بقيمة أيا من المتغيرين بإستخدام المتغير الأخر.

تقدير نموذج الإنحدار ما بين المتغرين:

تم تقدير نموذج إنحدار بسيط للمتغيرين القيمة المضافة للصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك باعتبار كل منهم متغير تابع، وتحصل علي النتائج التالية:

1- علي إعتبار إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير التابع:

$$CURRENTFDI = 150827367.6 + 0.64*DREALINDUSTRYVALUEADDE^{***}$$

يتضح إن القيمة المضافة للصناعة لها تأثير معنوي علي الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن التغير في القيمة المضافة للصناعة يساهم في التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- علي إعتبار إن القيمة المضافة للصناعة هو المتغير التابع:

$$DREALINDUSTRYVALUEADDE = 75583084.6421 + 0.28*CURRENTFDI^{***}$$

يتضح إن الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير معنوي علي القيمة المضافة للصناعة ، أي أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التغير في القيمة المضافة للصناعة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

اتضح عدم صحة الفرض البحثي، والقائل:

توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين القطاع الصناعي في مصر:

حيث اتضح من التحليل الاحصائي، ما يلي:

- عدم وجود علاقة سببية ما بين كل من القيمة المضافة للصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي لا يمكن التنبؤ بقيمة أيا من المتغيرين بإستخدام المتغير الأخر وذلك بإستخدام طريقة Granger.
- يتضح إن القيمة المضافة للصناعة لها تأثير معنوي علي الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن التغير في القيمة المضافة للصناعة يساهم في التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر بإعتبار إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير التابع.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير معنوي علي القيمة المضافة للصناعة ، أي أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التغير في القيمة المضافة للصناعة بإعتبار إن القيمة المضافة للصناعة هو المتغير التابع.

ثانياً: التوصيات:

1- الاهتمام بالبنية الأساسية، وهو ما يتم الآن فى ظل النظام الحالى.
2- وضع قانون موحد للاستثمار.
3- العمل على زيادة القدرة التنافسية للدولة ودمج أصول الشركات الأجنبية مع المحلية لكي تصل الشركات المحلية للأسواق الأجنبية.

4- العمل على استقرار السياسات وتحقيق الأمن العام للبلاد الذي يعمل على جذب الاستثمار.

5- تبنى سياسات ترويجية ووضع خطط إعلامية ودعائية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- وضع قوانين لمزيد من شفافية وتوفير البيانات والمعلومات للمستثمرين.

7- السعي لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ليس هدف في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية وإنمائية ولابد أن تكون عوائد الاستثمارات أعلى من تكلفتها ومن سياسات التي تبذل من أجل مزيد من الاستثمارات.

8- القضاء على الفساد الذي يحد الاستفادة من منافع الاستثمار.

9- يجب ألاّ يترتب على دخول المستثمر الأجنبي خروج مستثمر وطني من السوق.

10- عدم فتح الاستثمار أمام الأجانب في المجالات المستهدفة أو المشغولة من الوطنيين ما لم يتبين أن الوطنيين غير قادرين على خوض غمار المجال ويحتاجون إلى عونهم.

11- وجوب مساهمة الاستثمارات الأجنبية في زيادة فرص العمل.

12- وجوب استخدام المستثمر الأجنبي للموارد المحلية، وتنمية تلك الموارد.

13- أصبح تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي ضرورة ملحة لجذب المستثمرين الأجانب، وزيادة وتنويع العوائد والمنافع الممكن تحقيقيها سواء على مستوى الدولة أو المناطق التي تقام المشروعات الاستثمارية في نطاقها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا وكوريا الجنوبية ومصر)، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005).
2. اياد محمد عطية، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب تشجيعه: دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،2001).
3. تميم وجابرييل ليبيورت، الاستثمار الاجنبي المباشر لليبان والتجارة الاقليمية التمويل والتنمية، سبتمبر 1997.
4. جودة عبدالخالق وآخرون، " الصناعة والتصنيع فى مصر: الواقع والمستقبل حتى عام 2020" ، منتدى العالم الثالث، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1 ،2005).
5. حسن عبد الله وأخرون، " تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة: 2004).
6. سلوي محمد مرسي،" أولويات الاستثمار الصناعي في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي عشر، العدد الثامن، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، نوفمبر 2005).
7. صفوت عبد السلام عوض الله، دراسة الاثار المحتملة لاتفاق الترميز على حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية ، جامعتي عين شمس والكويت، 2008 .
8. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، (الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997).
9. عبد الحميد صديق عبد البر، المحددات المحلية والدولية للإستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته في مصر دراسة مقارنة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول ، 2004.
10. عدنان مناتي صالح ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، كلية الملك حسين للعلوم الاقتصادية الجامعية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
11. فادية عبد السلام واخرون، "قضايا الاستثمار في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو 2007).
12. فارس فضيل، اهمية الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2004) .
13. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، 2006)
14. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورفلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010).

15. محمد عبدالجليل أبو سنينة، الصادرات الصناعية الليبية (دراسة للقطاع الصناعى الليبى 1970-1989)، مجلة البحوث الاقتصادية مركز البحوث الاقتصادية – المجلد الرابع – العدد الأول، (ليبيا: بنغازى ربيع 1992).
16. محمد وهيب جمال العلمي، العوامل المؤثرة على عملية اجتداب وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن، (الأردن: جامعة عمان: كلية الدراسات المالية العليا، 2009).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Economic and social commission for wester Asia," The Role Of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries",(New York : Untited Nations, 2000).
2. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic econometrics. Boston, Mass: McGraw-Hill
3. http://unstats.un.org/nsd/sna 1993/toctop.asp.(chapter V,section D,paragraph 5).
4. United Nation (2008), "International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC) Rev,4, New York, Available at :unstats.un- seriesM/seriesm_7rev4e.pdf. org/unsd/publication/
5. Wooldridge, Jeffrey M. Introductory Econometrics: A Modern Approach. Mason, OH: Thomson/South-Western, 2006. Print.

جدول (2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في مصر خلال (1990-2018)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي %	الاستثمار أجنبي المباشر		الإدخار المحلي مليار دولار		الاستثمار المحلي مليار دولار	معدل البطالة %	معدل التضخم %	سعر الصرف
			مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي				
199	43	5.7	0.7	1.7	7.2	16.7	11.7	9.3	16.8	1.6
199	37.4	1.1	0.3	0.7	5.9	15.8	10.1	9.6	19.7	3.1
199	41.9	4.4	0.5	1.1	7.1	17.0	9.8	9	13.6	3.3
199	46.6	2.9	0.5	1.1	7.3	15.6	9.8	10.9	12.1	3.4
199	51.9	4.0	1.3	2.4	7.9	15.1	11.9	11	8.2	3.4
199	60.2	4.6	0.6	1.0	9.0	15.0	13.6	11.3	15.7	3.4
199	67.6	5.0	0.6	0.9	8.6	12.7	16.2	9	7.2	3.4

199	78.4	5.5	0.9	1.1	9.0	11.5	20.2	8.4	4.6	3.4
199	84.8	4.0	1.1	1.3	10.2	12.0	18.1	8	3.9	3.4
199	90.7	6.1	1.1	1.2	12.1	13.4	18.9	8	3.1	3.4
200	99.8	5.4	1.2	1.2	12.9	12.9	18.9	9	2.7	3.5
200	97.6	3.5	0.5	0.5	13.1	13.4	17.3	9.3	2.3	4.0
200	87.9	2.4	0.6	0.7	12.0	13.6	15.7	10	2.7	4.5
200	82.9	3.2	0.2	0.3	11.9	14.3	13.5	11	4.5	5.9
200	78.8	4.1	1.3	1.6	12.3	15.6	12.9	10.3	11.3	6.2
200	89.7	4.5	5.4	6.0	14.1	15.7	16.1	11.2	4.9	5.8
200	107.5	6.9	10.0	9.3	18.4	17.1	20.1	10.5	7.6	5.7
200	130.5	7.1	11.6	8.9	21.2	16.3	27.2	8.8	9.3	5.6
200	162.8	7.2	9.5	5.8	27.3	16.8	36.3	8.7	18.3	5.4
200	189	4.7	6.7	3.6	23.7	12.6	35.7	9.4	11.8	5.5
201	218.9	5.1	6.4	2.9	31.2	14.3	42.1	9	11.3	5.6
201	236	1.8	0.5-	0.2-	30.6	13.0	39.4	12	10.1	5.9
201	279.4	2.2	2.8	1.0	22.7	8.1	41.0	12.7	7.1	6.1
201	288.6	2.2	4.2	1.5	22.7	7.9	37.5	13.2	9.5	6.9
201	305.5	2.9	4.8	1.5	15.9	5.2	38.0	13.2	10.1	7.1
201	332.7	4.4	6.9	2.1	19.3	5.8	45.4	12.8	10.4	7.7
201	332.9	4.3	8.1	2.4	18.3	5.5	48.2	12.1	13.8	10.0
201	335.4	4.18	7.3	3.1	6.0	1.8	34.9	11.8	29.5	17.8
201	350.9	5.3	6.8	1.9	21.8	6.2	40.8	11.4	14.4	17.8
متوس	152.0	4.3	3.5	2.3	15.2	12.4	24.9	10.4	10.2	5.8
حد	37.4	1.1	0.5-	0.2-	5.9	1.8	9.8	8.0	2.3	1.6
حد	350.9	7.2	11.6	9.3	31.2	17.1	48.2	13.2	29.5	17.8

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة

جدول (3): الأهمية النسبية لقطاع الزرعة والصناعة والخدمات في مصر خلال الفترة (1990-2018)

السنة	إجمالي القيمة المضافة مليار دولار	إجمالي العمالة مليون	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
			% من القيمة المضافة	% من العمالة	% من القيمة المضافة	% من العمالة	% من القيمة المضافة	% من العمالة
1990	43.0	14.1	18.5	40.3	27.4	21.5	54.1	38.2
1991	37.4	14.4	17.0	39.3	32.1	21.3	50.9	39.4
1992	41.9	14.8	15.6	38.5	31.4	21.5	53.0	40.1

43.0	53.1	21.7	31.1	35.3	15.7	14.9	46.6	1993
43.3	53.8	21.5	30.5	35.2	15.7	15.6	51.9	1994
44.1	54.1	21.9	30.2	34.0	15.7	15.6	60.2	1995
45.2	54.4	22.1	29.5	32.7	16.1	16.3	67.6	1996
46.3	55.2	22.3	29.0	31.4	15.8	16.6	78.4	1997
47.9	55.5	22.3	28.7	29.8	15.9	16.9	84.8	1998
48.7	55.7	22.6	28.4	28.7	15.9	18.0	90.7	1999
49.1	53.7	21.3	30.8	29.6	15.5	18.2	99.8	2000
50.2	53.7	21.3	30.9	28.5	15.4	18.5	97.6	2001
51.9	52.4	20.6	32.2	27.5	15.4	18.7	87.9	2002
50.4	51.3	19.7	33.4	29.9	15.3	19.2	82.9	2003
48.2	51.0	20.0	34.7	31.8	14.3	20.1	78.8	2004
47.5	51.9	21.5	34.1	30.9	14.0	20.7	89.7	2005
46.7	50.6	22.1	36.1	31.2	13.2	21.6	107.5	2006
46.1	51.6	22.2	35.0	31.8	13.4	23.0	130.5	2007
45.4	51.2	22.9	36.2	31.7	12.6	23.5	162.8	2008
46.3	51.2	23.8	35.8	30.0	13.0	24.2	189.0	2009
46.3	50.9	25.4	35.8	28.3	13.3	25.0	218.9	2010
47.2	50.2	23.6	36.0	29.2	13.9	24.5	236.0	2011
48.1	49.5	24.9	39.2	27.1	11.3	25.0	279.4	2012
47.9	48.8	24.1	39.9	28.0	11.3	25.5	288.6	2013
48.0	48.8	24.4	39.9	27.6	11.3	26.0	305.5	2014
49.1	52.0	25.1	36.6	25.8	11.4	25.7	332.7	2015
48.9	55.8	25.5	32.5	25.6	11.8	26.2	332.9	2016
48.4	54.7	26.6	33.8	25.0	11.5	26.1	235.4	2017
48.5	53.8	27.2	35.0	24.3	11.2	26.7	250.9	2018
46.6	52.5	22.8	33.3	30.7	14.2	20.5	145.1	المتوس
38.2	48.8	19.7	27.4	24.3	11.2	14.1	37.4	حد
51.9	55.8	27.2	39.9	40.3	18.5	26.7	332.9	حد

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (4)

الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة إلي الصادرات السلعية في مصر "%"

السنة	الصادرات السلعية مليار دولار	صادرات السلع المصنعة مليار دولار	% من الصادرات السلعية
2008	26.2	6. 9	36.5
2009	23.1	10.1	43.8
2010	26.4	11.5	43.4

2011	30.5	13.8	45.1
2012	29.4	13.4	45.5
2013	29.0	14.1	48.7
2014	26.9	13.8	51.5
2015	21.3	11.3	52.9
2016	25.5	13.7	53.9
2017	25.6	13.7	53.6
2018	27.6	14.3	51.7
متوسط	26.5	12.7	47.9
الحد الادنى	21.3	9.6	36.5
الحد الأقصي	30.5	14.3	53.9

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (5)

الأهمية النسبية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنعة في مصر "%"

السنة	صادرات السلع المصنعة مليار $	صادرات التكنولوجيا المتقدمة	
		مليار دولار	% من صادرات السلع المصنعة
2008	9.6	0.10	1.03
2009	10.1	0.08	0.83
2010	11.5	0.10	0.91
2011	13.8	0.13	0.97
2012	13.4	0.08	0.59
2013	14.1	0.07	0.51
2014	13.8	0.17	1.22
2015	11.3	0.08	0.75
2016	13.7	0.05	0.38
2017	13.7	0.07	0.53
2018	14.3	0.13	0.88
متوسط	12.7	0.1	0.8
الحد الادنى	9.6	0.05	0.38
الحد الأقصي	14.3	0.17	1.22

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول(6)

الصادرات المصرية حسب درجة التصنيع، ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو سعر الصرف خلال(2008-2018) (مليار دولار)

الصادرات حـ التصنيع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوقود والزيوت المعدنية	14,8	11,4	10,6	12,6	11,6	12,2	12,6	12.7	12.9	13	13.1
المواد الخام	1,1	0.9	1,3	1,4	1,2	1,4	1,5	1.5	1.6	1.8	1.9
السلع نصف	1,8	1,9	1,6	2,1	1,9	2	2,2	2.2	2.3	2.4	2.5
السلع تامة الصنع	10,9	10,6	10,1	10,9	10,4	10,5	9,8	9.9	10.2	10.2	10.3
مصنوعات من حديد وصلب	0.8	0.5	0.6	0.5	0.3	0.4	0.4	0.5	0.7	0.6	0.6
السلع غير الموزعة	0.8	0.4	0.3	0.1	6	4	5	6	6.2	7	7
إجمالي الصادرات المصنعة	30.2	25.7	24.5	27.6	31.4	30.5	31.5	32.8	33.9	35	35.4
صادرات أخري	23.3	21.5	22.2	20.9	14.4	18.6	12	11.1	0.5	2.2	12
إجمالي الصادرات	53.5	47.2	46.7	48.5	45.8	49.1	43.5	43,9	34.4	37.2	47.4
معدل نمو الصادرات %	-	-11.8	1.1-	1.7	5.6-	7.2	-11.4	0.9	-21.6	8.1	27.4
معدل نمو سعر الصرف %	-	2	1	6	2	13	3	3.2	72.4	1	1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

جدول (7)

القيمة المطلقة والنسبية لقروض قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية في مصر خلال (2008-2018)

القطاع		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	مليار جنيه	6	8	7	7	6	9	6	6	7	8	9
	%	2	2	2	2	1	2	1	1	1	1	1.2
الصناعة	مليار جنيه	116	132	144	156	174	171	188	208	192	223	261
	%	36	37	36	36	37	36	37	38	35	35	34.5
التجارة	مليار جنيه	57	49	58	59	66	48	50	55	60	67	77
	%	18	14	14	14	14	10	10	10	11	10	10.2

الخدمات	مليار جنيه	89	101	107	109	109	129	134	141	136	165	198
	%	27	29	27	25	23	27	26	26	25	25	26.2
أنشطة غير	مليار جنيه	56	64	86	99	110	117	129	140	153	183	211
	%	17	18	21	23	24	25	25	25	28	28	27.9
الإجمالي	مليار جنيه	324	354	401	430	466	474	507	549	547	647	756
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

جدول (8)

تطور نسبة الاستثمار في الصناعة التحويلية إلي الناتج المحلي في مصر خلال (2008-2018)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الاستثمار في الصن	19	20	22	20	20	20	17	14	13	12	13

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير المالية، سنوات مختلفة

جدول (9) تطور معدل نمو الصناعة التحويلية في مصر مقارنة

بمعدل نمو عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدلات نمو القطاعات			
		الصناعة التحويلية	التشييد والبناء	الاتصالات	السياحة (المطاعم والفنادق)
2008	7.2	3.5	2	9.2	38.4
2009	4.7	3.7	4	9.4	24.2
2010	5.1	3.9	14.2	10.3	12.5
2011	1.8	0.8	15.8	14.1	13.2
2012	2.2	1.7	14.8	14.2	24.3
2013	2.2	1.1	11.4	14.6	6.3
2014	2.9	1.4	13.2	13	12
2015	4.4	2.9	3.7	6.5	5.9-
2016	4.3	2.6	3.3	5.1	2.3
2017	4.2	2.3	5.9	4.8	6.6
2018	5.3	1.9	5	4.7	19.5

المصدر: تقارير متابعة الأداء الإقتصادي والإجتماعي، وزارة التخطيط، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

جدول (10)

قيم ونسب القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلي إجمالي الناتج المحلي

خلال (1992-2018)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	القيمة المضافة للصناعات التحويلية مليار دولار	نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلي الناتج المحلي %
1992	41.9	6.2	14.8
1993	46.6	6.3	13.5
1994	51.9	7.0	13.5
1995	60.2	7.5	12.5
1996	67.6	8.6	12.7
1997	78.4	9.6	12.2
1998	84.8	10.5	12.4
1999	90.7	11.8	13.0
2000	99.8	12.7	12.7
2001	97.6	13.7	14.0
2002	87.9	15.3	17.4
2003	82.9	15.4	18.6
2004	78.8	14.1	17.9
2005	89.7	14.2	15.8
2006	107.5	14.4	13.4
2007	130.5	16.0	12.3
2008	162.8	18.3	11.2
2009	189.0	21.0	11.1
2010	218.9	26.5	12.1
2011	236.0	31.4	13.3
2012	279.4	37.0	13.2
2013	288.6	38.9	13.5
2014	305.5	44.4	14.5
2015	332.7	46.8	14.1
2016	332.9	50.1	15.0
2017	235.4	55.2	23.4
2018	250.9	54.9	21.9

المصدر: البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قواعد الحسابات القومية.

جدول (11)

تطور إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونصيب الصناعات التحويلية منها

خلال (2006-2018) "مليار دولار"

سنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الاستثمارات الأجنبية	10	11.6	9.5	6.7	6.4	0.5	2.8
الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية	0.9	1.4	0.8	0.6	0.4	0	0.1
سنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	إجمالي
إجمالي الاستثمارات الأجنبية	4.2	4.6	6.9	8.1	7.4	6.8	85.5
الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية	0.2	0.2	0.6	0.4	0.3	0.5	6.4

المصدر: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي، سنوات مختلفة.

جدول (12): **توزيع الانفاق العام خلال الفترة (2004/3 – 2017/16)**

توزيع الإنفاق العام	2004/3	2010/9	2017/16
الإنفاق الجاري	%59	%63	%50
الإنفاق الإستثماري	%16	%12	%6
الإنفاق التحويلي*	%25	%25	%44
الإجمالي	%100	%100	%100

(*)الانفاق التحويلي: يشتمل علي مدفوعات أقساط وفوائد الدين.